أهمية الحوار والتواصل في عالم يعاني من الاستقطاب

بقلم:
د. جيمس زغبي ○

قبل سنة من الآن، وفي ذروة الاضطرابات التي عمت الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة، طُلب مني إلقاء كلمة في مؤتمر حول موضوع «كيفية إدارة الحوار المدني»، وقد سعدتُ بهذه الفرصة لأن مسألة كيفية إدارة الحوار المدني كانت (ولا تزال) مسألة ملحة وضرورية.

يعيش الأمريكيون في بيئة تتسم بالانقسامات والاستقطاب، حيث تبدو الفجوات السياسية والثقافية التي تفصل بينهم غير قابلة للتجسير، سواءً في العلاقات الخارجية للولايات المتحدة أو في نقاشات الكونغرس، أو في مجتمعاتها أو عائلاتها، وغالبًا ما يبدو أن أصحاب الآراء المتعارضة في القضايا أكثر اهتمامًا بتسجيل النقاط من السعي إلى تحقيق التفاهم وسد الهوة.

عندما بدأت في إعداد كلمتي، فكرت في أربعة دروس مهمة تعلمتها من أشخاص كانوا مهمين في حياتي.

أعترف أنني كنتُ في فترة مراهقتي أميل إلى معرفة كل شيء قبل أوانه. كنتُ مولعًا بالأفكار، وكنتُ أناقش معتقداتي مع كل من أتعرف عليهم أو تتقاطع دروبي معهم. في أحد الأيام، كنتُ أنا وأمي نزور عمتي، وسرعان ما انخرطتُ أنا وعمتي في جدال حول معنى إحدى قصص العهد الجديد.

وفي لحظة ما، تدخلت أمي قائلةً: «توقف وانظر إلى نفسك. أنت جالس على حافة مقعدك. تقول ما لديك وتبدي رأيك، وفي اللحظة التي تبدأ فيها عمتك بالرد، تكون مستعدا للانقضاض دون أن تستمع إلى أي كلمة مما تقوله، لأن كل ما تفكر به هو ردك. إن لم تستمع إليها بكل انتباه، فهي لن تسمعك لأنك تتحدث إليها لا معها».

كانت أمي تقول لي أيضًا: «لا تخطئ بأعلى صوتك». لا شك أن ارتفاع الصوت ليس مقياسًا للصواب. قد يُشعرك التحدث بصوت عالٍ بالراحة، لكن لأنه يُنفر من تُحادثهم، فبدلًا من أن يُصغون إليك، فإنهم غالبًا ما يُنهون الحديث معك.

وعلى المنوال نفسه، في بداية مسيرتي المهنية، كانت زوجتي إيلين تحضر خطاباتي وتجلس في آخر القاعة، في مكان أستطيع رؤيتها فيه. كنت شابًا، وكنت أميل إلى استخدام لغة نارية متشنجة.

وعندما كنت أتجاوز الحدود وأقول شيئًا قاسيًا أو فظًا، كانت إيلين تتأثر من طريقتي. فقد كانت وجهة نظرها أنه، مع أنني قد أظن أن استخدام مثل هذه اللغة يُحدث تأثيرا، إلا أنها في أحسن الأحوال تُشتت انتباه الكثيرين من الحضور، وفي أسوأ الأحوال تُنفرهم.

لقد تعلمتُ أنه إذا كنتُ أحاول التعبير عن معاناة شعبٍ مُحاصر، فإنني أتحمل مسؤولية مخاطبة أناس لن يتمكنوا من مخاطبتهم. فقد كان عليّ احترام الجمهور الذي أحاول الوصول إليه حتى يرغب في سماع رسالتي.

وفي أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية، أدركتُ التطبيقات الأوسع لهذه الدروس البسيطة في الإنصات والحوار المدني. فقد دُعيتُ للعمل مع عدد من خبراء السياسة الخارجية ومسؤولين حكوميين سابقين منتخبين ومعينين في فريق عمل تابع لمجلس العلاقات الخارجية معني بالدبلوماسية العامة.

كانت المسألة المطروحة هي كيفية التعامل مع العالم العربي في هذه الحقبة. وبالنسبة إلى بعض زملائي، تراوحت الأفكار المطروحة بين قصف العراق وإلقاء محاضرات عن الديمقراطية.

وفي نفس الوقت تقريبا، طلبت مؤسسات في العالم العربي مني ومن أخي جون زغبي إجراء استطلاعين منفصلين للرأي: الأول لمعرفة ما يفكر فيه العرب بشأن قيمهم ومخاوفهم، والثاني لقياس مواقف العرب تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد أظهرت نتائج الاستطلاعين أن الاهتمامات الرئيسية لمعظم العرب كانت تتعلق بأسرهم ومستقبلهم. فقد عبروا عن رغبتهم في الحصول على وظائف جيدة، ورعاية صحية ملائمة، وفرص تعليمية لأطفالهم، والسلامة والأمن في مجتمعاتهم.

لقد تعلمنا أيضًا أنه، خلافًا للآراء السائدة بين الأمريكيين، فإن العرب يحبون الولايات المتحدة الأمريكية - شعبها، ونظامها التعليمي، ومنتجاتها، وثقافتها وقيمها، لكن ما لم يعجبهم هو طريقة تعامل الولايات المتحدة الأمريكية معهم.

لم تُسهم تلك النتائج في إثراء مناقشات فريق العمل فحسب، بل هيّأتني أيضًا لاجتماعات مع وكلاء وزارة الخارجية لشؤون الدبلوماسية العامة في إدارة جورج دبليو بوش، وقد أتيحت لي فرصة مقابلة كل من عيّنه السيد بوش في هذا المنصب.

إن الشرط الأساسي لأي عملية تواصل حقيقية يجب أن يكون الاعتراف بأهمية فهم احتياجات ومخاوف «الآخر».

وعندما سألني كلٌ منهم عمّا أنصح به، اقترحتُ عليهم ألا يبدأوا بإلقاء المحاضرات في رحلاتهم إلى الدول العربية، بل أن يطرحوا الأسئلة وينصتوا. كنتُ أقول: «لا تفترضوا أنكم تعرفون ما يفكرون فيه أو ما يريدون سماعه منكم».

وفي الوقت نفسه تقريبا، دعاني الشيخ عبد الله بن زايد، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة، للقاء مجموعة من الوزراء من دول الخليج لمناقشة كيفية مساعدتهم في رأب الصدع بين منطقتهم والولايات المتحدة الأمريكية.

ومع تقدم الاجتماع، انتقد عدد من الوزراء الجهود الأمريكية الرامية إلى إشراكهم، وكانت لديهم وجهات نظر متباينة بشأن ما ينبغي عليهم فعله لتحسين صورتهم أمام الأمريكيين.

وخلال كل ذلك، استمع الشيخ عبد الله وفهم ما لم يفهمه كثير من زملائه: الأمريكيون لا يفهمون العرب، والعرب لا يفهمون الأمريكيين. لذلك، ورغم حسن النيات، فإن جهود كلا الجانبين ستفشل.

وفي معرض حديثه عن المحاولات الفاشلة للدبلوماسية العامة من كلا الجانبين، قال: «كما تعلمون، في النهاية، لن نتمكن نحن العرب من مساعدة الأمريكيين على فهمنا ما لم نفهمهم أولاً. وبالمثل، لن ينجح الأمريكيون في جهودهم لتعريفنا بشخصياتهم ما لم يخصصوا الوقت الكافي لمعرفتنا أولاً».

يجب أن يُشكّل هذا الدرس البسيط أساسًا لأي جهد في الحوار المدني. فحيثما وُجدت اختلافات، يجب أن يكون الشرط الأساسي لأي تواصل حقيقي هو إدراك أهمية فهم احتياجات «الآخر» وهمومه.

وكما قد يقول الناشط في مجال الحقوق المدنية والسياسي الأمريكي القس جيسي جاكسون: فقط إذا حاولت أن أفهمهم وأخاطبهم بشكل مباشر، فسوف يتمكنون من الانفتاح على فهمي.

وهكذا، فإن الدروس بسيطة: استمع قبل أن تتحدث، وتحدث بهدوء وتجنب الخطاب الفظ، واحترم جمهورك، وحاول التحدث عن مخاوفهم من أجل فتح عقولهم لسماعك.

○ رئيس المعهد العربي الأمريكي

كيف نحمي أطفالنا في ظل تحديات العالم الرقمي؟

بقلم:
نبيلة رجب

حين يتعلق الأمر بالأطفال، فالقضية لا تكون قانونية فقط، بل مجتمعية بامتياز. حماية الطفل لا تبدأ في نصوص التشريعات، بل في تفاصيل الحياة اليومية، في طريقة حديثنا معه، في نوع الأسئلة التي نطرحها عليه، وفي كيف نرى الطفولة أصلا: هل نعتبرها مرحلة حرجة تحتاج إلى وعي خاص، أم أنها تمرين مؤقت على النضج؟

في بلد يسعى إلى تعزيز بيئة قانونيّة صديقة للطفل، جاءت التعديلات على قانون «العدالة الإصلاحية للأطفال وحمايتهم من سوء المعاملة» التي صادق عليها جلالة الملك، لتضيف أدوات جديدة لحماية الطفل وتوجيهه عند التعثر. قرارات مثل الاختبار القضائي أو وضع قيود إلكترونية أو جغرافية لا تهدف إلى العقوبة، بل إلى الوقاية. وهذا التوجه الإصلاحي يعكس فهما متقدما للواقع الذي يعيشه الأطفال اليوم، خصوصا في ظل العالم الرقمي المعقّد.

لكن القانون، مهما بلغ من التقدم، يبقى خطوة أولى فقط. المسؤولية الأوسع تظل في يد المجتمع. فالقانون يوفر الإطار، بينما تشكل البيئات الاجتماعية -من المنزل إلى المدرسة، ومن الإعلام إلى الشارع- مضمون التجربة التي يعيشها الطفل. لهذا فإن نجاح أي نظام لحماية الطفولة لا يقاس فقط بصرامة نصوصه، بل أيضا بمدى قدرتنا على تهيئة الظروف التي تغني عن استخدام تلك النصوص أصلا.

في عمق أي مجتمع، توجد منظومة غير مكتوبة من القيم التي تشكّل نظرته للطفولة. حين تُربط الطاعة بالصمت، يُصبح الطفل «المثالي» هو من لا يعترض ولا يُبدي رأيا. وحين تختصر التربية في التوجيه من طرف واحد، ينتج ذلك أجيالا لا تعرف كيف تعبر عن احتياجاتها، ولا كيف تفاوض على كرامتها. إن إحدى التحديات الخفية التي تواجه حماية الطفل، ليست فقط في غياب القوانين أو ضعف الوعي، بل أحيانا في قناعات راسخة ترى في الانضباط غاية، وفي الاستقلالية خطرا. وما لم نراجع هذه القيم المتوارثة، فإن كل محاولات الحماية ستظل سطحية، مهما كانت نيّاتنا حسنة.

ليس كل أذى يُرى. وبعضه يعيش في تفاصيل لا ينتبه لها أحد. في هذا السياق، يظهر نوع من الأذى لا يتحدث عنه الناس كثيرا، ربما لأنه لا يُرى ولا يُوثق بسهولة. أذى لا يأتي على هيئة عنف مباشر، بل يتسلل في تفاصيل تبدو عادية: مقارنة الطفل المستمرة بغيره، تعريضه المستمر للضغوط، تجاهل حاجاته النفسية الصغيرة لأنها «غير مهمة»، أو استخدامه في مواقف تفوق وعيه كوسيلة لإثبات شيء ما للكبار.

تظهر بعض الدراسات الحديثة أن الأطفال الذين ينشأون في بيئات لا تعترف بمشاعرهم أو تسخر منها، يعانون لاحقا من صعوبات في بناء علاقات آمنة ومستقرة. وهذا يدفعنا إلى طرح سؤال مهم: هل نمتلك، كمجتمع، ما يكفي من الوعي لفهم الطفل ككائن مستقل، له حقوق تتجاوز الحماية الجسدية إلى الرعاية الفكرية والعاطفية؟

القضية ليست في حماية الطفل من الغرباء، بل في حمايته من الأذى المقنّع الذي يأتي أحيانا من أقرب الناس إليه. من جهة أخرى، يظل العالم الرقمي تحديا غير مسبوق. إذ لم تعد البيئة الآمنة تتكوّن فقط من الحي والمدرسة، بل من المواقع التي يزورها الطفل، والمحتوى الذي يتفاعل معه. وهنا تبرز أهمية التعديل الجديد، الذي يسمح بتقييد الوصول إلى بعض المنصات الضارة، ليس من باب الرقابة، بل من باب الحماية الاستباقية. ومع ذلك، فإن نجاح هذه الإجراءات يعتمد أيضا على مدى وعي الأسرة ومهاراتها في توجيه الطفل، لا فقط مراقبته.

جزء كبير من حماية الطفل يبدأ قبل أن يقع في الخطر، حين نُحسن تهيئة بيئة تمنحه أدوات الفهم والتعبير. التربية اليوم لا يكفي أن تقوم على المحبة والرعاية، بل تحتاج إلى ما يمكن تسميته بـ«التمكين الهادئ»: أن نُعلّم الطفل كيف يميّز بين ما يزعجه وما يؤذيه، كيف يقول «لا» بثقة دون أن يشعر بالذنب، وكيف يلجأ إلى من يثق بهم دون خوف من العقاب. هذا النوع من التربية لا يلغي سلطة الكبار، بل يجعلها أكثر نضجا، لأنها تُبنى على احترام الوعي لا على فرض الصمت.

ربما يكون أهم ما نحتاج إليه اليوم هو أن ننتقل من ثقافة «ردّ الفعل» إلى ثقافة «الاستباق». أن نحسن الإصغاء إلى الطفل قبل أن يضطر إلى الصمت، وأن نتدخل قبل أن تتفاقم المشكلة. أن نسأل أنفسنا، ببساطة، لا من موقع المحاسبة بل من باب المسؤولية المشتركة: ما الذي يمكن أن نفعله، نحن كمجتمع، كأفراد، كإعلام، كمربين، ليشعر كل طفل بأنه في مأمن، ليس من الخطر فقط، بل من سوء الفهم والتجاهل والإقصاء؟

في نهاية الأمر، لا تُبنى المجتمعات المتماسكة بالأنظمة وحدها، بل بالوعي المتبادل. وطفل اليوم، هو مرآة ضميرنا. فإن رِبيناه على الأمن، أنشأنا مجتمعا آمنا. وإن أهملناه، فلا قانون - مهما كان محكما- يستطيع إصلاح ما فات. ليس الطفل بحاجة إلى من يحكم عليه، بل لمن يفهمه. فهل نمنحه هذا الفهم قبل أن يطلبه من خارج إطار الأسرة؟

rajabnabeela@gmail.com

في هذا العصر.. ليس بالتكنولوجيا وحدها يعيش الإنسان!

بقلم:
د. جاسم بونوفل

الذكاء الاصطناعي من التقنيات المثيرة للجدل في الأوساط العلمية والسياسية والثقافية والتربوية؛ بسبب أن تطبيقاته دخلت في جميع مجالات الحياة. وأصبح واقعا ولا يمكن لأي مجتمع يريد أن يجاري التقدم والتطور في العالم الاستغناء عنه ويغض الطرف عن هذا الاختراع المثير للعجب الذي بات العصر الذي نعيشه اليوم ينعت باسمه.

لكن مع إيماننا الراسخ، بقدرات ومميزات هذا الابتكار العجيب، ودوره الفاعل في تسهيل الكثير من أمور حياتنا، وقناعاتنا بأن تقدم الدول وتطورها يمر عبر بوابته، إلا أن ذلك لا يعفينا من النظر إلى الوجه المعتم لهذه التقنية الساحرة، والتنبيه إلى مخاطرها على مجتمعاتنا التي لا تزال تحبو على طريق التكنولوجيا، ولا داعي للتذكير بأن مجتمعاتنا العربية لا تزال تواجه تحديات عدة تعرقل تطور مسيرتها؛ فالتعليم في بلداننا العربية لا يلبي في كثير من الحالات طموحاتنا ويسير ببطء نحو تحقيق أهدافه، كما أن اتساع الفجوة العلمية بين دولنا والدول المتقدمة لا تزال عميقة وتظهر في مجالات عديدة، مثل البحث العلمي والتكنولوجيا والتعليم العالي.. وبناء على هذه الحقائق، فإن ما يقلقنا هو: إن الذكاء الاصطناعي سيعمق تلك المشكلات؛ إذ سيساعد على انخفاض الدافعية نحو التعليم لدى المواطن العربي، ويجعل لسان حاله يقول: لماذا أبذل جهدا في القراءة والتعلم ما دام «الذكاء الاصطناعي» يوفر لي كل ما أريد من معلومات وبيانات ونصوص، ويقدمها لي على طبق من ذهب.

لا شك أن أصحاب هذا (التخصص) متحمسون لهذا الاختراع، ونحن لا نعترض على حماسهم، لكن من حقنا أن نذكرهم بأن: ليس بالتكنولوجيا وحدها يعيش الإنسان، كما أن الذكاء الاصطناعي ليس هو البوابة الوحيدة للدخول إلى التنمية والمستقبل. لأننا نعي جيداً أن كل الاختراعات التي صنعها الإنسان تحمل في طياتها الخير والشر، وأن الإنسان هو الذي يوجهها إلى الخير، وهو أيضاً الذي يوظفها في الشر.، ونذكر هنا أن مخترع الديناميت «ألفرد نوبل» انتابه شعور بالذنب بسبب اختراعه المدمر للبشرية، وأراد أن يكفر عن ذنبه بسبب هذا الاختراع؛ فأوصى بإنشاء جائزة نوبل للسلام لتمنح للأشخاص الذين يسهمون في نشر السلام والوئام في العالم. وعليه، فإن هذا الاختراع العظيم «الذكاء الاصطناعي» لن يختلف عن الاختراعات الأخرى فهو ليس كله خيراً، وإنما يحمل في أحشائه مكامن الشر.

المشتغلون في هذا القطاع يقولون: إن المسألة تحتاج إلى تنظيم وتشريعات وقوانين تنظم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. ويرى هؤلاء أيضاً أن العالم المتقدم قد قطع شوطاً بعيداً على طريق وضع المعايير الدولية مثل: اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، وقوانين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، إضافة إلى التشريعات الوطنية مثل قانون حماية البيانات الشخصية (PDPL) وقوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية. ويزعم هؤلاء أن مثل هذه التشريعات كفيلة بالحد من المخاطر الناتجة عن سوء استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

السؤال المهم الذي يطرح نفسه هو: هل وضع التشريعات والقوانين يكفي للحد من مخاطر الذكاء الاصطناعي؟

الوقائع على الأرض تشير إلى أن تلك القوانين لم تحد من سوء استخدام هذه التقنية بدليل تزايد الجرائم الإلكترونية، كما أن التاريخ يعلمنا أن القوانين الدولية لم توقف الحروب في العالم، وهي أيضاً لم تمنع أمريكا من إلقاء القنبلة الذرية على هيروشيما ونجازاكي اليابانيتين وتدميرهما.

إن ما نحتاج له اليوم، هو إعادة الاعتبار إلى العلوم الإنسانية - كالفلسفة وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والعلوم السياسية، والأدب، والفنون وهي مجالات تبحث في طبيعة الإنسان وجوهره: كيف يفكر، ويتفاعل، ويعبر، ويحكم، ويتطور. فهذه العلوم هي التي تسمو بالإنسان وتهيئه لفهم المتغيرات التي تنعكس آثارها على المجتمع خاصة في هذا العصر الذي بدأت فيه التكنولوجيا تتحكم بشدة في مسار حياة الفرد والمجتمع.

بناء على ذلك، فإن الاهتمام بالعلوم الإنسانية باتت حاجة مهمة أكثر من أي وقت مضى؛ لأنها هي السلاح الذي ندافع به ضد من تسول له نفسه سوء استخدام تقنيات التكنولوجيا، وهي التي تسعفنا في توجيه تقنية الذكاء الاصطناعي نحو ما يعزز القيم الإنسانية التي تؤكد الاستفادة من الإنجازات العلمية لخير الإنسانية.

إن التكنولوجيا وحدها لا تنتج مجتمعات متوازنة، ونتيجة لذلك يصبح علم النفس ضرورياً لفهم المشكلات النفسية للاستخدام المكثف للتكنولوجيا وخصوصاً لدى الأطفال الذين أصبحوا يعانون من ما يسمى «بالإدمان الرقمي». كما أننا في أمس الحاجة إلى إحياء الفلسفة، وبعثها من جديد، لأنها أصبحت ضرورية بحكم دورها في طرح الأسئلة التي تتعلق بالأخلاق والضمير في عصر ما بعد الثورة الصناعية الثالثة.

إننا اليوم، أمام ثورة من نوع جديد تختلف عن الثورات الصناعية السابقة؛ تلك التي غيرت من طريقة عملنا وحياتنا. أما «ثورة الذكاء الاصطناعي» فقد غيرت من طريقة تفكيرنا، ومشاعرنا، وقراراتنا. وأصبح هذا الاختراع متغلغلا في كياننا، ولهذا فلن يكفينا إتقان المهارات التكنولوجية التي تعيننا في التعاطي معه كآلة، بل إن ما نحتاج إليه هو «الأخلاقيات» وهي التي تقدمها العلوم الإنسانية. لذا، لن نستطيع التعاطي مع «ثورة الذكاء الاصطناعي» بحكمة ما لم يكن لدينا إلى جانب المشتغلين بهذه التقنية ثلة من المفكرين والفلاسفة وعلماء النفس والفنانين. فمن دون هؤلاء ربما ننتج نهضة علمية ومجتمعا متقدما لكنه قد تغيب عنه العدالة وتغلب عليه الماديات.

إن المجتمعات التي ترنو إلى التقدم، هي تلك التي تسعى إلى تنمية قدرات أبنائها على الفهم والتحليل والربط والتفكير الأخلاقي. والعلوم الإنسانية هي البئية الحاضنة التي تصقل فيها هذه القدرات، وتبنى فيها العقول القادرة على قيادة المستقبل.

رب قائل يقول: إن مجتمعاتنا متخمة بالمتخصصين بالعلوم الإنسانية، وهذا القول صحيح، لكن هذا لا يعطينا مبرراً لإلغاء هذه العلوم من جامعاتنا أو مدارسنا أو إهمالها أو عدم الاهتمام بها؛ فالدول المتقدمة في العلوم والتكنولوجيا لم تلغ هذه العلوم، ولم تهملها، فهي لا تزال محتفظة بمكانتها، ولا يزال أساتذتها ومفكروها لديهم حظوة في المجتمع ويحتفى بهم في أرقى الجامعات العريقة على عكس ما يحدث عندنا في أغلب مجتمعاتنا العربية.

في تقديري، إن مواجهة سوء استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي، لا يتم من خلال تطبيق إجراءات السلامة والمعايير الأخلاقية المعترف بها دوليا، ولا من خلال التشريعات، وتعزيز الرقابة، وتكثيف برامج التوعية والتدريب لسبب بسيط وهو أننا لا نزال نعتمد على حلول ذكاء اصطناعي مطورة خارجيا، وهو الأمر الذي يحد من السيطرة الكاملة على المعايير الأخلاقية لهذه الأنظمة.

خلاصة القول، إننا لسنا ضد الولوج في عالم التكنولوجيا وبالأخص في مجال «ثورة الذكاء الاصطناعي» لأن ذلك من المستحيل في عالمنا اليوم، لأن التكنولوجيا متغلغلة في تفاصيل حياتنا، لكن كل ما ندعو إليه هو إيجاد بيئة وحاضنة أخلاقية لهذا المولود الجديد حتى يتحصن من كل الأمراض الاجتماعية التي قد تفضي إلى انحرافه عن مساره الصحيح، فيتحول إلى وحش كاسر، وشيطان يدمر القيم والفضائل بدلا من مساهمته في الارتقاء والسمو بها. ولكي يظل عوناً للإنسان في حل كثير من التحديات والمشكلات التي تواجهه في مجالات الحياة المختلفة.

سوريا الجديدة واستعادة وضعها الطبيعي

بقلم:
د. نبيل العسومي

من أهم النتائج غير الاقتصادية لجولة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الخليجية التي زار خلالها المملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة واجتماعه بقادة دول مجلس التعاون على هامش زيارته للسعودية، الانفتاح الإيجابي ولأول مرة بعد عشرين سنة على المسألة السورية ويحق للمملكة العربية السعودية الشقيقة أن تفتخر بهذه النتيجة الاستراتيجية والتي ستكون لها نتائج بالغة على القطر السوري وعلى الشعب السوري الشقيق ويمكن هنا أن نتوقف عند عدة نقاط ترتبط بشكل مباشر باللقاء الذي جمع الرئيس ترامب وسمو ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان والرئيس السوري أحمد الشرع.

الأولى: لقد تم كسر الصورة النمطية التي سادت سنين طويلة في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والنظام السوري السابق وما اتسمت به من عدوانية وحصار وعقوبات ثقيلة استمرت أكثر من ٢٥ سنة وكذلك تم كسر الصورة النمطية عن الرئيس السوري أحمد الشرع والقوى التي ساهمت في تحرير سوريا من استبداد النظام السابق وما كانت توصف به الجماعات التي حاربت النظام السابق وحلفاؤه سنين طويلة.

الثانية: تتعلق بالقرار الأمريكي برفع العقوبات عن سوريا وهذا أمر بالغ الأهمية وكان شبه مستحيل قبل فترة قصيرة ولكن نجح سمو الأمير محمد بن سلمان ولي العهد السعودي في إقناع الرئيس الأمريكي برفع هذه العقوبات ولو تدريجيا من أجل مساعدة سوريا والشعب السوري الشقيق على تجاوز الصعوبات الحياتية الأساسية فيما يتعلق بالغذاء والدواء والمحروقات والكهرباء والماء وغيرها من الجوانب التي عانى منها الشعب السوري في الماضي ويعاني منها في الوقت الحاضر بشكل دراماتيكي هذه الخطوة التي كان من المستحيل أن تحدث بل وكانت شبه المعجزة أن تحدث بالمفهوم السياسي حدثت وهذا في حد ذاته مكسب كبير وتحول مهم جدا بالنسبة إلى سوريا الدولة وسوريا المجتمع والفضل في ذلك بعد الله سبحانه وتعالى كما هو واضح إلى القيادة السعودية التي كان من المهم بالنسبة إليها أن تستعيد سوريا عافيتها كجزء لا يتجزأ من المنطقة العربية ومن العالم بشكل عام.

الثالثة: الشروط والتحديات التي ترتبط بالوضع السوري في المستقبل فإذا كانت الإدارة الأمريكية الجديدة قد وافقت كما هو واضح على رفع تدريجي عن العقوبات فإنها ربطت هذا الرفع بعدد من الاشتراطات الأساسية منها ضرورة تخلص سوريا من الجماعات والتنظيمات العسكرية وشبه العسكرية بمن في ذلك الفلسطينيين وضرورة انضمام الدولة السورية في الفترة القادمة إلى المفاوضات التي قد تؤدي إلى تطبيع الأحوال في الإقليم وكما هو واضح فإن الرئيس ترامب يتحرك بهذا الملف كما بقية الملفات في سياق مشروعه لتوسيع نطاق الاتفاقيات الإبراهيمية وهذا أمر قد يكون سابقا لأوانه بالنسبة إلى الطرف السوري لأن التحديات الكبرى التي تواجهها سوريا ترتبط بتوفير الأمن والاستقرار وتوحيد البلاد وتوفير المتطلبات المعيشية للشعب السوري.

مما تقدم يتضح أن الخطوة التي تحققت خلال هذا الاجتماع الثلاثي تعد خطوة متقدمة بالمعنى السياسي الاستراتيجي سوف تكون لها نتائج إيجابية في جميع الأحوال خاصة وأن العديد من الدول والجهات كانت تريد تطبيع العلاقات مع سوريا الجديدة ولكنها متخوفة من العقوبات الأمريكية التي تفرض على الدول والجهات التي تتعامل مع سوريا كما هو حاصل حاليا ولذلك فإن هذه الخطوة سوف تفتح الباب أمام هذه الدول لإعادة علاقاتها مع سوريا بما في ذلك العلاقات الاقتصادية والتجارية التي تعد بالنسبة إلى سوريا حيوية في المرحلة الحالية وفي المستقبل ومن دونها سوف تبقى سوريا مقيدة ومحاصرة وغير قادرة على توفير احتياجات المجتمع السوري الأساسية.

إنها فرصة تاريخية نتطلع أن يعقبها خطوات تحقق للشعب السوري الشقيق ما يصبو إليه من استقرار وأمن وما يتطلع إليه من ازدهار لتكون سوريا جزءا لا يتجزأ من الأمن الإقليمي والعربي في المستقبل.